

بيان صحفي

بعد الاطلاع على ما تضمنه المقال الصحفي بالصفحة الخامسة لجريدة الشروق ليوم 21 نوفمبر 2020، تحت عنوان "هيئات بالمليارات ... دون إنجازات"، يهيم الهيئة الوطنية لحماية المعطيات الشخصية تسجيل امتعاضها من المغالطات الواردة بالمقال المذكور والتي لا تمت للواقع بصلة عن الإمكانيات المالية المتاحة للهيئة، وعلى نجاعة تدخلها في مجال اختصاصها. وترى الهيئة تقديم التوضيحات التالية:

1. للهيئة إمكانيات مالية ضعيفة جدا تعكس ما تم بيانه بالمقال المذكور. الأموال المدرجة بميزانية الهيئة لا تمكنها من القيام بالمهام المناطة بعهدتها حسب القانون المحدث. ولقد تم اسنادها لسنة 2020 ما يقارب 150 ألف دينار. والميزانية الثلاثة الأخيرة ليست من منحة الدولة بل من فوائض التصرف للسنوات السابقة. ومنذ انشاء الهيئة كانت ميزانيتها بألاف الدينارات كما يلي:

2020	2019	2018	2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010	2009	
156	320	232	232	232	219	214	227	197	188	170	129	مبالغ مسندة
5	0	34	232	232	219	214	227	197	188	170	129	منحة الدولية
	169	111	170	147	144	92	101	99	95	144	100	مبالغ تم صرفها
		48	73	64	66	43	45	51	51	85	-	نسب استهلاك

تستغرب إذا الهيئة مما صدر بالمقال وخاصة بعنوانه على أن الهيئات تتكلف مليارات على ميزانية الدولة وأن "الهيئات الغير دستورية ترصد لها الدولة ميزانيات كبرى وتضع على ذمتها إمكانيات هامة". ولقد قامت الهيئة بتقدير كلفة الملف التي تعالجه بالنسبة للأموال التي تم صرفها:

2. أما في خصوص الموارد البشرية فإن الهيئة تفتقد الى كاتب عام منذ أكثر من سنة وعدد الأعوان والعملة الملحقين بها هم:

- متصرف كتابة محكمة: مكلفة بمعالجة الملفات بالكتابة القارة
- كاتبة تصريف: مكلفة بالتصريف المالي والتزويد والشراءات
- عون محكمة: مكلف بمكتب الضبط والأرشيف
- عون محكمة: سائق
- عامل من الصنف الأول: حارس وبستنة
- عون تنظيف واستقبال متعاقد

3. أما في خصوص امتيازات أعضائها فتذكر الهيئة أن رئيس الهيئة يتمتع قانونا بامتيازات رئيس

مؤسسة أو منشأة عمومية لكنه لم يتقاضى منذ تعيينه في 2015 منحة الاتصال كما يتمتع بسيارة قديمة تم اقتنائها منذ 2008 وفي وضعية رثة. كما لا يتمتع الرئيس بسائق كما يفرضه منصبه ولا كتابة خاصة. أما القضاة القارين فهم يتمتعون بمنحة إضافية على مرتبهم في القضاء تساوي طبقا للأمر عدد 199 لسنة 2008 المؤرخ في 29 جانفي 2008، 300 دينار قبل طرح الأداءات. ونفس النص يمتع الأعضاء الغير قارين منحة بخمسين دينار قبل طرح الأداءات.

4. أما في خصوص المقر فالذي تتمتع به الهيئة هي فيلا بنهج ثانوي بمتوال فيل يفتقد الى متطلبات المقرات الإدارية ولا يمكن أن يأوي أكثر من عشرة أعوان. كلفة كرائه السنوي 42 ألف دينار.

5. أخيرا فيما يتعلق بتحقيق الدور المطلوب منها فإن الهيئة بالموارد المادية والبشرية المتاحة قد حققت معالجة الملفات التالية إلى حدود شهر جويلية 2020 :

المدة	1	2	2	4	المجموع
مراقبة بصرية	302	243	1709	1873	4127
تصاريح المعالجة	50	33	342	585	1010
نقل إلى الخارج	10	23	198	335	566
شكايات	6	15	102	292	415
صحة	0	1	119	207	327
معطيات بيومترية	0	0	154	162	316
رأي	12	24	31	118	185
اتصال	0	2	12	42	56
معتقدات وانتماءات	0	0	17	1	18
الرقابة	0	0	0	6	6
المجموع	380	341	2684	3621	7026

ويمكن بالعين المجردة الوقوف على التطور الرقمي لعدد الملفات التي فاق 100 ملف شهريا وهو رقم هام خاصة بالنظر إلى الإداري الوحيد المكلف بمعالجتها. ويجب أيضا الوقوف على تطور عدد الشكايات الذي يفوق 100 شكاية سنويا. ولقد أحالت الهيئة إلى القضاء قرابة 200 ملف. كما تصاعد عدد طلبات إبداء الرأي لتفوق 220 منذ إنشاء الهيئة. كما قامت الهيئة منذ 2019 ستة بعمليات رقابة. كما قامت الهيئة بتطوير ثقافة حماية المعطيات الشخصية في المجتمع التونسي وكانت مراقبا للمشاريع العمومية والخاصة للسهر على حمايتها للمعطيات الشخصية. وأخذت الهيئة مكانتها على المستوى الدولي إذ تم انتخابها سنة 2019 رئيسا للجمعية الفرنكوفونية للهيئات الحامية للمعطيات الشخصية.

رئيس الهيئة
 شوقي قداس

التساؤلات حول نجاعتها عديدة

هيئات بالمليارات... دون إنجازات

ما أثارته مؤخرا محكمة المحاسبات حول التجاوزات الانتخابية وما يتردد عن تواصل انتشار الفساد في البلاد وعن مردود الاعلام السعوي والبصري يدفع إلى التساؤل عن دور الهيئات الدستورية التي كلفها الدستور بهذه الملفات.

على الهيئة العليا للاتصال السعوي والبصري حول دورها في تعديل قطاع الاعلام خاصة بالنظر إلى الانتقادات العديدة التي توجّهها الرأي العام لآداء القنوات التلفزية والإذاعية لعدة أسباب. كما ينطبق ذلك أيضا على أداء الهيئة العليا لحقوق الإنسان والحريات الأساسية في ظل ما يتردد عن تواصل بعض الانتهاكات لحقوق الإنسان في تونس وعن عدم قيام الهيئة بدور ناجح في هذا المجال.

هيئات غير دستورية

كما يقال عن الهيئات الدستورية ينطبق أيضا على الهيئات غير الدستورية. فهذه الهيئات ترصد لها الدولة أيضا ميزانيات كبرى وتتبع على ميزانيتها إنجابات هامة لكن بعضها لم يحقق الدور المطلوب منه بكل نجاعة. وأبرز مثال على ذلك هيئة الحقيقة والكرامة التي لم تنجح وفق عديد المراقبين في إنعام مسار العدالة الانتقالية وفي تحقيق المسالمة الوطنية الشاملة وهو ما يقصر تعدد المبادرات الرامية إلى تحقيق المسالمة في المدى الأخرى (من رئيس الجمهورية ومن رئيس البرلمان ومن بعض السياسيين). ويمكن اعتبار ذلك اعترافا ضمنا بقسور الهيئة في مهمتها. كما يتحدث المراقبون أيضا عن ضعف هيئة النزاهة إلى العلوم في تأمين حقوق الناس في النزاهة إلى المعلومات التي يحتاجونها عن ضعف عمال في هيئة حماية المعطيات الشخصية خاصة في ظل الحديث عن وجود خروقات في هذا المجال تهدد سرية المعطيات الشخصية.

استقلالية سياسية

يربط المراقبون الحديث عن نجاعة الهيئات الدستورية بضرورة استكمال إحداثها وفق ما ينص عليه الدستور حتى تصبح هيئات دستورية مستقلة بشكل فعلي ولا تتأثر بتدخل السلطة الحاكمة والأحزاب والسياسيين. غير أن ذلك يستوجب استقلالية حقيقية وفعلية خاصة عن الانتماءات السياسية، وهو ما يبدو صعب التحقيق في ظل ارتباط انتخاب أعضائها بالقوى السياسية في البرلمان. كما تتطلب نجاعتها أيضا توفر نصر الكفاءة في أعضائها حتى تقدر على معالجة الملفات بشكل ناجح سريع.

انتخاب الهيئات الدستورية

ينص الدستور على أن الهيئات الدستورية المستقلة تُنتخب من قبل مجلس نواب الشعب بأغلبية معززة، وترفع إليه تقريرا سنويا يناقش بالنسبة إلى كل هيئة في جلسة عامة مخصصة للعرض. ويضبط القانون تركيبة هذه الهيئات والتمثيل فيها وطرق انتخابها وتنظيمها وسبل مساءلتها.



تونس - الشروق - فاضل الطياشي



تونس - الشروق - فاضل الطياشي



تونس - الشروق - فاضل الطياشي



تونس - الشروق - فاضل الطياشي

نص دستور 2014 على إحداث 5 هيئات دستورية مستقلة «تعمل على دعم الديمقراطية وهي هيئة الانتخابات وهيئة الاتصال السعوي والبصري وهيئة حقوق الإنسان وهيئة التنمية المستدامة وهيئة الحوكمة الرشيدة ومكافحة الفساد». وباستثناء هيئة الانتخابات، لم يقع إلى حد الآن استكمال إحداث بقية الهيئات وفق ما نص عليه الدستور، ووقع في المقابل إحداث هيئات وقتية. وإلى جانب ذلك توجد هيئات أخرى غير دستورية أبرزها هيئة الحقيقة والكرامة وهيئة الوقتية لمراقبة دستورية القوانين وهيئة النزاهة إلى العلوم وهيئة حماية المعطيات الشخصية وغيرها. ويشرح وجود هذه الهيئات اليوم تساؤلات عديدة حول نجاعتها ومدى نجاحتها في القيام بالمهام الموكولة إليها خصوصا أن الدولة ترصد لها سنويا ميزانيات بمئات المليارات ومقررات كبرى وسواره بشرية عديده وتخصص لأعضائها امتيازات هامة. ومن الطبيعي أن تكون الانتقادات من ورائها عديده (رغم الطابع الوقتي لبعضها) خصوصا في ظل ما أصبحت تعيشه البلاد من تجاوزات وخروقات خطيرة في مختلف القطاعات.

دون المأمول

التقرير الأخير لمحكمة المحاسبات أشار إلى وجود تجاوزات شابت العملية الانتخابية الأخيرة (2019)، وتقرير دائرة الزجر المالي تحدث أيضا عن تجاوزات مماثلة في المحطات الانتخابية منذ 2011 إلى اليوم، وهو ما يثير مسألة مدى قيام

خروقات وتجاوزات بالجملة والنجاعة غائبة

الهيئة العليا المستقلة للانتخابات بالدور الموكول لها بكل نجاعة ومدى نجاحتها في تأمين تنظيم انتخابات شفافة ونزيهة. ولا خروقات خاصة في ظل الاتهامات الموجهة إليها بالتقصير في نورها الرقابي والتسامح مع بعض التجاوزات. وبالنسبة للهيئات الدستورية الوقتية، وإلى جانب مشكل عدم استكمال إحداثها بشكل رسمي ونهائي، فإنها تواجه أيضا جملة من الانتقادات والتشكيك في نجاعتها رغم طابعها الوقتي. فتواصل انتشار الفساد في مختلف المجالات والقطاعات يطرح تساؤلات حول نجاعة ونجاح الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد في مهامها إلى حد الآن ويثير انتقادات كبرى نعتت حد التشكيك في مصداقيتها ونزاهتها وحد اتهامها بـ"الانتقائية" في فتح ملفات الفساد. وهو ما ينطبق أيضا

مهام الهيئات الدستورية

- هيئة الانتخابات: إبرة الانتقادات والاستقنات وتنظيمها، والإشراف عليها في جميع مراحلها، وتضمن سلامة لسار الانتخابي ونزاهته وشفافيته، وتصرّح بالتنازل. تتكون من 9 أعضاء مستقلين محايدين من ذوي الكفاءة والنزاهة
- هيئة الاتصال السعوي والبصري: تتولى تعديل قطاع الاتصال السعوي البصري، وتطويره، وتسهل على ضمان حرية التعبير والإعلام، وعن ضمان إعلام تعددي نزيه. تتكون من 9 أعضاء مستقلين محايدين من ذوي الكفاءة والنزاهة
- هيئة حقوق الإنسان: ترافق احترام الحريات وحقوق الإنسان، وتعمل على تعزيزها، وتقتصر ما تراه لتطوير منظومة حقوق الإنسان وتحقق في حالات انتهاك حقوق الإنسان لسببونها أو إهمالها على الجهات المعنية. تتكون من أعضاء مستقلين محايدين من ذوي الكفاءة والنزاهة
- هيئة التنمية المستدامة وحقوق الأجيال القادمة: تُستشار وجوبا في مشاريع القوانين المتعلقة بالمسائل الاقتصادية والاجتماعية والبيئية وفي مخططات التنمية. تتكون من أعضاء من ذوي الكفاءة والنزاهة
- هيئة الحوكمة الرشيدة ومكافحة الفساد: تسهم في سياسات الحوكمة الرشيدة ومنع الفساد ومكافحته ومقابلة تنفيذها ونشر ثقافتها، وتحرّر مبادئ الشفافية والنزاهة والمسألة. وتتولى رصد حالات الفساد في القطاعات العام والخاص. تتكون من أعضاء مستقلين محايدين من ذوي الكفاءة والنزاهة.

سهايم بن سحرين